

طرد مربية بعد ترشح زوجها ضد رئيس الجماعة

تشكى نجية معزوز مربية بالتعليم الأولي المدمج بالتعليم العمومي بالجماعة القروية لخميس متوح التابعة لدايرة سيدي إسماعيل بإقليم الجديدة، والساکنة بالتعاونبة الفالاحية ببولعوان، من الحيف والضّر الذي لحقها إثر طردها من العمل من طرف رئيس الجماعة، بدعوى أن زوجها ترشح خلال الانتخابات التشريعية الأخيرة باسم حزب غير حزب الرئيس...

ومعلوم أن المربية نجية معزوز اشتغلت مربية للتعليم الأولي بمجموعة مدارس الحيرش ببولعوان، واستفادت من تكوين منظم من طرف نيابة وزارة التربية الوطنية وتكوين الأطر بالجديدة، اشتغلت منذ فاتح يناير 2006، لتفاجأ مع مطلع الموسم الدراسي الحالي بخبر الاستغناء عنها من طرف مدير المؤسسة بضغط من رئيس الجماعة سالفة الذكر، علما أنها تتوفر على كل الوثائق التي تثبت انتماءها إلى المؤسسة، تتوفر الصباح على نسخ منها، وتلتزم المربية نجية معزوز من الجهات المسؤولة العمل على تمكينها من حقها في الشغل بإرجاع المياح إلى مجاريها.

أحمد ذوالرشاد (الجديدة)

العقاب في المدرسة... شر لا بد منه

التربية الحديثة تنبذ العنف والتحقير والاستهزاء والطرد من الفصل وتغيير المكان والعزل أكثر العقوبات شيوعا



أغلب الملاحظين يرون أن الاستاذات أرحم من زملائهن الذكور في التعامل مع التلاميذ (عبد المجيد بزيوات)

تعتبر النظريات التربوية الحديثة أن للأطفال مشاكل وتصرفات وحركات يضح بها كل مكان، منها الإيجابي الذي تغذيه الأسرة وتعزز فرص بقائها، ومنها المشاكل والتصرفات التي يلجأ المسؤول إلى العقاب حلا لها.

نعاقب الطفل، لأننا نظن أن العقاب هو الحل وهو العلاج، ونعاقب دون إذابة الطفل أو التأثير على صحته البدنية والنفسية. ونعاقب لأننا نريد رؤية الطفل في وضع أحسن.

في الوقت ذاته، تنتقد مدارس تربوية كل أشكال العقاب، بل تدعو إلى عدم استعماله كيفما كانت الظروف وتحت أي مسمى. إذ تؤكد أن العقاب إجراء فعال في تغيير السلوك، لكنه إجراء غير مرغوب فيه، إنه ضد التعزيز والمكافأة، كما يقول المربون، وهو إجراء سلوكي غير فعال لأنه لا يستطيع أن يضمن الإجابة إلا بصورة مؤقتة فقط.

لقد صنف القانون المغربي الأفعال التي تصيب جسم الضحية أو صحته، إلى جرائم عمدية وأخرى غير عمدية، وحدد ضمن الأولى جريمة الإيذاء العمدي، وأفرد لها العقوبات المنصوص عليها في الفصول من 400 إلى 403 و408 و413 من القانون الجنائي. وتحقق هذه الجريمة بكل فعل يهدف من ورائه الجاني المس بالسلامة الجسدية أو الصحية للمجني عليه عن قصد، بضرب أو جرح أو عنف ينجم عنه ضرر مهما كان حجمه خفيفا أم جسيما، دون أن تتجه إرادة الجاني إلى القضاء على حياة الضحية.

من خلال الاطلاع على القانون الجنائي الخاص في بعض فصوله، يتضح أن الضرب يتمثل في صورة عدوان مادي على جسم الضحية والذي يسبب له آلاما داخليا، ولا يترك أثرا ظاهرا على جسم المجني عليه، ومن الأمثلة على ذلك الضرب بالقدم أو بالصفعة أو المساس بأنسجة الجسم عن طريق الضغط عليها مباشرة أو بواسطة دون ترك أي جرح، وهذا يعني أنه يمكن أن يترك أثرا (الاحمرار) أو انتفاخا بل إن المشرع عاقب حتى في حالة عدم ترك أي أثر على ذات المجني عليه، هذا هو الاختلاف بين الضرب والجرح.

وقد انقسم منظرو التربية حول نجاعة وفعالية أساليب العقاب في تقويم سلوكيات التلاميذ، فمنهم من يرى أن لا محيد عن العقاب بالضرب في حالات معينة، ومنهم من يرى أن التأنيب اللفظي والمعنوي كافيان تماما لإعادة الأمور إلى نصابها.

الصباح

تحت المجهر



عبد الله نهاري

anahari@assabah.press.ma

العقاب والثواب

لا شك أن هناك بونا شاسعا بين النظرية والممارسة في ما يتعلق بالعقاب في المؤسسات التعليمية، فما يتلقاه الطالب الأستاذ في مراكز التكوين من دروس تحت على احترام سن التلميذ، الذي غالبا ما يكون في مرحلة التكوين النفسي، وعدم إلحاق الأذى بالطفل من خلال استعمال أساليب العنف، سواء كان بدنيا أو رمزيا، يصطدم بواقع آخر يحتم على الأستاذ، في حالات كثيرة، ضرب النظريات التي تلقاها أيام التكوين عرض الحائط، والبحث عن أساليب تعيد إليه هيئته داخل الفصل وتساعد على تقويم العديد من الأعوجاجات في سلوك تلامذته.

إن التجربة أثبتت أن منع ممارسة العقاب البدني تترتب عنه تبعات كثيرة تؤثر على السير العادي للعملية التعليمية. فالفوضى والتكاسل والسلوك غير السوي داخل المدرسة أمور تحتاج إلى وسيلة روع، والعقاب أحد هذه الوسائل «الناجحة»، ولا أعني هنا بالعقاب الضرب المبرح، فلا أحد يجادل في ضرورة تجنب ممارسة أساليب العقاب البدني المعتمدة على الضرب، وأساليب العقاب النفسي المعتمدة على التأنيب العلني. والأستاذ مطالب هنا بالاجتهاد في تنويع أساليب العقاب كما يجتهد في مجال الثواب. فالمبالغة فيهما تخلق العديد من المشاكل التربوية منها الانطواء على النفس، والهروب من المدرسة، وتعود الكذب بالنسبة إلى العقاب المرط، والزهو الزائد وتضخم الأنا وفرط الثقة بالنسبة إلى الثواب المبالغ فيه.

لذلك لابد من استحداث أساليب جديدة وناجعة في هذا المجال تكون ذات فعالية قصوى من مثل خصم النقاط وحرمان التلميذ المعاقب (بفتح العين) من المشاركة في أنشطة موازية كالحالات مثلا لمدة معينة، وتكليفه بأشغال يدوية داخل الفصل في أوقات الفراغ... وغيرها من الأساليب العقابية التي يجب أن تطبق دائما عند بداية السلوك المراد تقويمه وليس عند نهايته.

إن إيقاع العقوبات بالتلاميذ من طرف أساتذتهم له هدف تربوي وهو تقويم سلوكيات المنحرفين منهم وتحسين مردوديتهم داخل الفصل، لكن الظاهرة تبقى نسبية وتكثر فيها الآراء بين من يعتبر أن «العصا خرجت من الجنة» ومن يرى أن ضرب التلميذ إجرام في حقه... بيد أنه لا يمكن الحكم لصالح أحد هذين الرأيين، لأنهما، وإن كانا متناقضين، فكلهما فيه جزء من الصواب.

احتفلت أسرة التعليم بالثانوية التأهيلية ابن الهيثم بمكناس بعودة عدد كبير من التلاميذ الذين تم قبولهم في إطار دراسة ملفاتهم الخاصة بطلبات الاستعطاق، والذين تعرفوا في دراستهم خلال الموسم الدراسي السابق بمختلف الشعب، وهي أول بادرة تقدم عليها المؤسسة ذاتها على صعيد نيابة مكناس وهي تنظم لهؤلاء «العائدين» إلى الدراسة مع انطلاق الموسم الدراسي حفلا كبيرا، بعد أن جرت العادة تنظيم الحفل لغاثة الناجحين والمتفوقين خلال نهاية كل سنة دراسية. وكانت لجنة تقنية قبلت 94 طلبا من أصل 124، منهم 54 تلميذا في الثانية بكالوريا أدب و16 سنة ثانية بكالوريا علوم، و30 تلميذا موزعين على الجدد المشترك، و24 تلميذا في السنة الأولى بكالوريا أدب وعلوم. ولعل من شأن هذا القرار التفكير في خلق مؤسسات نموذجية بطاقم إداري وتربوي متخصصين، تعهد إليها مهام تدريس وتعليم المتعثرين دراسيا على غرار التجارب التربوية المسجلة في هذا المجال.

عبد العالي توجدي (مكناس)

94

في كفا العالم

• 85 في المائة من التلاميذ

بتيزنيت تعرضوا للعقاب

• المدارس الخصوصية تبدي

مرونة تجاه التلاميذ

• دراسة: الفتيات وأبناء

الأغنياء أقل عرضة للضرب

• بقول: العقاب يترك ندوبا

في نفسية الطفل المعنف

أساتذة يبتكرون أساليب حديثة لمعاقبة التلاميذ

بعضهم يلجأ إلى العنف المعنوي والتمييز بين المتدربين واستغلالهم في "الأعمال الشاقة"

ضرب مبرح بواسطة آلة حديثة نتج عنه جروح وكدمات في مناطق متفرقة من جسديها، وشهدت مدارس أخرى حالات استثنائية مماثلة حالت التدخلات والوساطات دون وصولها إلى المحاكم.

وبينما تتوحد آراء أساتذة ومعلمين ومسؤولين حول ضرورة قطع الصلة مع تلك الممارسات انسجاما مع ميثاق التربية والتغيير الذي تنشده الوزارة الوصية على كافة الأصعدة، يتحدث نقابيون على أن العقاب لا زال مستشررا وسط كثير من المؤسسات التعليمية المنتشرة عبر ربوع إقليم أسفي، وشدد هؤلاء على أن «المعاقبين» غيروا الوسائل فقط وابتكروا أخرى أشد شراسة وتأثيرا».

وأكد مصدر نقابي أن البعض يعاقب التلاميذ بالتمييز بينهم من خلال إيلاء الحظوظين عناية خاصة ومنحهم المواقع المتقدمة داخل الفصل وإشراكهم

أسفي ممن استقى «الصباح التربوي» أراهم أن نيابة التعليم بأسفي لم تعد تستقبل حالات اعتداء ضحيتها تلاميذ وأطفالها مدرسون مثلما كانت تعرف في السنوات الماضية، وأشار هؤلاء إلى أن العقاب عن طريق الاعتداء كيفما كان نوعه لم يعد مقبولا بالرة، مع الإشارة إلى أن بعض المدرسين لا يتوانون أحيانا في إحياء الصلة مع ممارسات عفا عنها الزمن من قبيل ضرب التلاميذ وتعريضهم للعنف بالسب والشتم.

وفي الإطار نفسه، شهدت إحدى المؤسسات التعليمية باليوسفية حادث اعتداء على تلميذ بعدما أقدم أحد المدرسين على جلده بواسطة حزام جلدي، وكانت القضية مرشحة للوصول إلى ردهات المحاكم قبل أن تتدخل بعض الجهات وتحول دون ذلك، والشئ نفسه ينطبق على حالة أخرى بطلتها معلمة عرضت لتلميذين

يلجأ كثير من الأساتذة والمعلمين داخل مجموعة من مؤسسات التعليم العمومي والخصوصي التابعة للنيابة الإقليمية للتربية الوطنية بمدينة أسفي إلى ابتكار وسائل حديثة لمعاقبة التلاميذ، ويختار أغلبهم العقاب المعنوي بعدما وجدوا أنفسهم مضطرين لقطع الصلة مع ممارساتهم السابقة والتي تتبنى أساسا على الاعتداء اللفظي والجسدي والعنف والإهانة.

وأتفق كثيرون على أن نسبة الاعتداءات على التلاميذ تراجت بدرجة كبيرة في السنوات القليلة الماضية، متشددين على أن عدة عوامل ساهمت في تغيير الوضع وضمنها التحولات الكبيرة التي شهدتها مجال حقوق الإنسان بالعرب بصفة عامة، وخاصة في صفوف الأطفال الفاضلين.

وأجمع كثير من المهتمين بالشأن التعليمي بإقليم

حسن الرفيقي (أسفي)